UNITED ARAB REPUBLIC

THE INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING

واحدة فقط

مذكرة رقم (٩٧٦)

تجربة فرنسا فى التخطيط الاقليمـــى

دكتور / العشرى حسين درويش

يونيـو ١٩٧٠

CAIRO
3, MOHAMED MAZHAR - ZAMALEK

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (٩٧٦)

تجربة فرنسا فى التخطيط الإقليمى

اعداد

دكتور العشرى حسين درويش
أستاذ مساعد علم التر بية
كلية المعلمين – جامعة أسيوط

يونيو ١٩٧٠

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتبب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

المحتويات

	صفحة
مقدمة	١
الفصل الأول : التخطيط القومى بفرنسا	٢
الفصل الثانى : الفوارق الاقتصاديه والاجتماعيه بين الاقاليم الفرنسيه	٩
الفصل الثالث : اقليميه الخطه الاقتصاديه والاجتماعيه	١٥
الفصل الرابع : تنظيم سياسه التخطيط الاقليمى	٣٠
خاتمه	٤٦

:: مقدمة ::

بدأت فرنسا فى الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى منذ عام ١٩٥٤ مستهدفة بذلك تصحيح اتجاهات النمو التلقائى التى تمخضت عن ظهور الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين العاصمة الفرنسية وبقية أرجاء الدولة ، هذا فضلا عن ظهور هذه الفوارق بين شرق الدولة وغربها اذ تحتل العاصمة مركزا متميزا بالنسبة لفرنسا ككل ، كما يتفوق شرق فرنسا على غربها اقتصاديا واجتماعيا .

وقد بدأت تجربة التخطيط الاقليمى والعمرانى فى فرنسا مرتكزه على الخبره العمليه ثم أخذت تتجه شيئا فشيئا الى استخدام الأدوات التحليليه مستعينه فى ذلك بتتبع التطورات التى تحدث فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم .

وتستهدف سياسة التخطيط الاقليمى بفرنسا احداث التنمية الاقليمية عن طريق تصنيع الغرب ودفع عجلة النمو فى عواصم للتوازن يمكنها الحد من قوة جذب العاصمة وعدم تمركز الأنشطة الاقتصادية بها .

وترسم سياسة التخطيط الاقليمى فى اطار الخطة القومية كما يتم التنسيق بين الخطط الاقليمية بعضها البعض من جهة وبينها وبين الخطة القومية من جهة أخرى .

ويأخذ التخطيط القومى الأبعاد الاقليمية فى الاعتبار ابتداءا من الخطة القومية الثالثة .
ونظرا لهذه الاعتبارات نرى انه من الأهمية بمكان دراسة التخطيط القومى بفرنسا قبل ان نتعرض لدراسة التخطيط الاقليمى .

:: الفصل الأول ::
التخطيط القومي بفرنسا

يقسم الاقتصاديون التخطيط الاقتصادى الى ملزم وارشادى • ويقوم التخطيط الملزم باخضاع جميع قطاعات الاقتصاد القومى لادارة مركزية تشرف على استخدام وتوزيع موارد المجتمع ، وتقوم الخطة بتحديد وادارة النشاط الاقتصادى فى الدولة • أما التخطيط الارشادى فيستخدم فى ظل اقتصاديات السوق ويقوم على توجيه السياسة الاقتصادية وتحديد اهداف الانتاج والتنسيق بين الاستثمارات فى قطاعات الاقتصاد القومى • وتلجأ الدولة الى الحوافز المختلفة لتحقيق الاستثمارات ولاتلجأ الى التدخل المباشر الا فى حالة عدم نجاح هذه الحوافز •

والتخطيط الاقتصادى بفرنسا ينتمى الى النوع الثانى بمعنى أن الخطة الفرنسية خطة ارشادية Plan indicatif بمقتضاها تلتزم الدولة باحترام النمو التلقائى للاقتصاد القومى طالما اعتبرته كافيا • والا لقامت باحداث عدد من التغيرات فى الهيكل الاقتصادى تستهدف من جرائها الوصول بالنمو التلقائى الى المستوى المرغوب • فهى بذلك ليست خطة ملزمة ولاتحل محل قرارات المشروع الخاص الا فى حالات محدودة كما فى الحالات التى تتعدى طاقاته الفنيه أو المالية • ولاتتدخل الدولة تدخلا مباشرا الا فى حالة عدم نجاح سياسة الحوافز كما سبق أن بينا •

الخطه الأولى ١٩٤٦ـ١٩٥٢ :

وتستهدف هذه الخطة الاسراع باعادة بناء الاقتصاد القومى بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بالتركيز على بعض النواحى ذات الأهمية مثل الطاقة ، والاهتمام بالمقومات الأساسية كوسائل النقل ، وميكنة الزراعة •

وفى خلال فترة الخطة الأولى (من ١٩٤٦ الى ١٩٥٢) أرتفع الانتاج القومى بنسبة ٣٩٪ وقد كان من المستهدف زيادة الانتاج الصناعى بنسبة ٢٥٪ عما كان عليه عام ١٩٢٩ الا أن النسبه المحققه بلغت ١٢٪ فقط ويرجع السبب فى ذلك الى بطىء النشاط الاقتصادى

فى عام ١٩٥٢ ، مما أدى الى حدوث عجز ملموس فى ميزان المدفوعات . كذلك فقد كان من المستهدف زيادة الانتاج الزراعى بنسبه ١٦٪ عن متوسط الفتره ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨ الا أن هذه النسبة بلغت فقط ٨٪ وقد أدى ذلك الى تأخر تحقيق هذه الخطة لمدة سنة .

وبوجه عام عملت الخطة الأولى على تنشيط الاقتصاد الفرنسى فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، كما ساعدت فى الوقت ذاته على تحسين طرق المحاسبه القومية .

الخطه الثانيه ١٩٥٢ـ١٩٥٧ :

وقد شملت هذه الخطة جميع جوانب النشاط الاقتصادى محددة أهدافا عامة للنمو وقد تحققت هذه الخطة قبل موعد انتهائها بعام واحد فقامت بذلك بتعريض التأخير فى الخطة الأولى . ويتضح ذلك من الجدول التالى :

الناتج القومى الاجمالى واستخداماته (١)
بمليارات فرنكات ١٩٥٤

	١٩٥٢	١٩٥٧	الرقم القياسى ١٩٥٧ ١٩٥٢ = ١٠٠
الانتاج القومى	١٢٩	١٦٦,٧	١٢٩
عناصر أخرى للناتج القومى	١٧	٢٠,٢	١١٩
الناتج القومى الاجمالى	١٤٦	١٨٦,٩	١٢٨
استخدامات الناتج القومى .			
الاستهلاك الخاص	٩٨,٨	١٢٧,٥	١٢٩
استهلاك الادارات العامه	٢٣,٨	٢٧,١	١١٤
التكوين الاجمالى لرأس المال (بماقيه تغير المخزون)	٢٥,٧	٣٦,٣	١٤١
التعامل فى السلع والخدمات مع الخارج	ـ٢,٣	ـ٤	
الاجمالى	١٤٦	١٨٦,٩	١٢٨

(1) Rapport annuel sur l'exécution du plan de modernisation et d'équipement, Paris 1958; p. 16.

ومن الجدول السابق نجد أن الانتاج القومى قد زاد بنسبه ٢٩٪ فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ فى حين كانت النسبة المستهدفة ٢٥٪ ويرجع السبب فى هذا النمو الى الزيادة فى الاستثمارات بنسبة تفوق الزيادة فى الاستهلاك . كذلك زاد الانتاج الصناعى بنسبة ٤٥٪ بدلا من الزيادة المستهدفة ومعدلها ٣٠٪ (١٩٥٢ = ١٠٠) أما بالنسبه للانتاج الزراعى فقد بلغت الزيادة ١٧٪ فقط بدلا من ٢٠٪ كذلك فقد استمر العجز فى ميزان المدفوعات فى سنتى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .

الخطة الثالثة ١٩٥٧ ــ ١٩٦١ :

استهدفت الخطة الثالثة زيادة الانتاج القومى بنسبة ٢٧٪ كما اتخذت من الوسائل مايساعد على اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات مما أدى الى بطئ ملموس فى معدل النمو فى سنتى ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ ولهذا السبب أعدت خطة بديلة فى سنة ١٩٦٠ تعدل أهداف الخطة وتستهدف التوسع فى النشاط الاقتصادى .

والجدول الآتى يبين مدى ماحققته الخطه الثالثه من نتائج :

تطور الموارد والاستخدامـــات(١)
خلال الخطه الثالثـــه (١٩٥٦ = ١٠٠)

	١٩٦١ مستهدف الخطة الثالثه	١٩٦١ مستهدف الخطه البديله	١٩٦١ المحقق
١ ــ الموارد			
الانتاج المحلى الاجمالى	١٢٧	١٢٣ر٥	١٢٣ر٦
الواردات	١١٠	١١٨ر٢	١٢٦
مجموع الموارد	١٢٥	١٢٢ر٧	١٢٤
٢ ــ الاستخدامات			
الاستهلاك الخاص	١٢٤	١١٧ر٦	١٢٠
الاستهلاك الصافى للادارات	١١٢	١١٧ر٢	١٠٨
الاستثمارات	١٢٨	١٢٦ر٥	١٢٩
الصادرات	١٣٥	١٦٠	١٦٠
مجموع الاستخدامات	١٢٥	١٢٢ر٧	١٢٤

(1) BAUCHET, Pierre: La Planification Francaise; quinze ans d' expérience; 1962, p. 213.

ومن بيانات الجدول السابق يتضح أن الزيادة فى الانتاج المحلى الاجمالى لم تحقق الهدف الذى سبق أن استهدفته الخطه الثالثه وان كانت قد حققت هدف الخطه البديلة .

وفيما يتعلق بالانتاج الصناعى نجد أن الزيادة المحققه بلغت ٣١٪ فى حين بلغ معدل الزيادة المستهدفة ٣٣٪ . أما الانتاج الزراعى فقد حقق الزيادة المستهدفه وقدرها ٢٠٪ كذلك فقد تميز النمو فى هذه الفترة باعادة التوازن الى ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات .

الخطة الرابعة ١٩٦١ـ١٩٦٥ :

تعتبر الخطة الرابعة نقطة بدء فى سبيل الاصلاح الاقتصادى واعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وتحدد الخطة معدلا متوسطا للنمو قدره ٥ر٥٪ من الدخل القومى الاجمالى ، كما تسمح بارتفاع فى الأسعار يتراوح بين ١ و٢٪ سنويا مثلا فى الرقم القياسى العام للأسعار كذلك تهدف الخطة الى تحقيق فائض كبير فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٦٥ (١) .

وبوجه عام يمكن القول بأن الخطة الفرنسية الرابعة قد حققت أهدافها كما يتضح ذلك من تطور الموارد والاستخدامات حيث تقترب الاهداف المحققة كثيرا من المستهدفة ويتضح ذلك من البيانات التالية (٢) .

---

1) PERROUX, Francois: Le quatriéme plan français; P.U.F.; Paris; 1963, p.13.

2) Annexe au Projet de loi de Finance, L'exécution du plan en 1964 - 1965; p. 25.

المعدل السنوى للنمو ١٩٦١ / ١٩٦٥

	المستهدف	المحقق
الانتاج المحلى الاجمالى	٥ر٥	٣ر٥
الواردات	٣ر٥	١٠ر٤
الصادرات	٤ر٧	٦ر٢
استهلاك القطاع العائلى	٢ر٥	١ر٥
استهلاك الادارات الحكومية	١ر٥	٨
استثمارات انتاجية	٦ر٤	١ر٥
رأسمال اجتماعى	١٠ر٨	١٠ر٨
اسكان	٧ر٥	١١ر٨

ويتضح مما سبق أن الانتاج المحلى الاجمالى قد حقق الى حد كبير المعدل المستهدف على الرغم من ارتفاع هذا المعدل بالنسبة الى الخطط السابقه . ويلاحظ أن الزيادة فى الاستهلاك الكلى ترجع الى الزيادة فى استهلاك الادارات الحكوميه . وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات فى قطاع الاسكان الا أن عدم تحقق أهداف الاستثمارات الانتاجية يرجع الى هبوط حجمها فى عام ١٩٦٣ . كذلك يلاحظ أن الزيادة المطردة فى الواردات بنسبة تفوق نسبة الزيادة فى الصادرات أدت الى عدم تحقيق الفائض المستهدف فى ميزان المدفوعات .

الخطة الخامسة ١٩٦٥ـ١٩٧٠ :

تستهدف الخطة الفرنسية الخامسة زيادة معدلات النمو واعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وفيما يلى نوضح معدلات الزيادة المستهدفة فى القيمة المضافة مقارنة بمثيلاتها المحققة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ .

معدل النمو السنوى المتوسط
فى القيمه المضافه (1)

	١٩٦٠ـ١٩٦٥	١٩٦٥ـ١٩٧٠
الزراعه	٣ر٧	٦ر٥
الصناعه	٣ر٢	٤ر٤
التشييد والأعمال العامه	٢ر٦	٣ر٨
الخدمات	٢ر٨	٢ر٨
مجموع القطاعات	٣ر٣	٤ر٤

بالاضافه الى ذلك تستهدف الخطة انقاص معدل الزيادة فى الواردات الى ٩٪ بدلا من ١١٪ فى السنوات الأخيره للخطة السالفة . كما تستهدف الخطة زيادة الصادرات وخاصة فى الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيمائية ومنتجات صناعات النسيج .

كذلك تستهدف الخطة انقاص معدل الزيادة فى الاستهلاك الخاص الى ٥ر٤٪ بالنسبة الى معدل للزيادة فى الاستثمارات يبلغ ٢ر٥٪ فى رأس المال الاجتماعى قدره ٢ر٨٪ .

وبوجه عام تهدف الخطة الخامسة الى زيادة الانتاج فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ بمعدل سنوى قدره ١ر٥٪ .

أما عن نتائج هذه الخطه فلم تتح بعد البيانات اللازمة لدراسة هذه النتائج .

---

(1) BAUCHET, Pierre; La Planification Française; vingt ans d'expérience; Paris 1966; p. 232-233.

الفصل الثانى

" الفوارق الاقتصاديه والاجتماعية بين الأقاليم الفرنسية "

أدى ظهور الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين اقاليم فرنسا وازدياد حدتها بمضى الزمن الى الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى بغية تهذيب هذه الفوارق والحد من هجرة الصناعة من مواطنها الأصلية الى مواطن أخرى جديدة تتوافر فيها عوامل الجذب .

وتظهر مشكلة الفوارق بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للاقاليم الفرنسية على عدة مستويات :

المستوى الأول : الفوارق بين المنطقه الباريسيه وبقية أقاليم فرنسا .

المستوى الثانى : الفوارق بين شرق وغرب وفرنسا .

المستوى الثالث : الفوارق بين اقليم معين وبقية أرجاء فرنسا

وفى هذه الدراسة نستعرض فى عجالة سريعة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المنطقة الباريسية وبقية أقاليم فرنسا نظرا لما يوجد فى هذه الفوارق من طابع خاص مميز كما نستعرض الفوارق بين شرق وغرب فرنسا ، ثم تقوم بدراسة الفوارق بين أحد أقاليم فرنسا من جهة وفرنسا فى مجموعها من جهة أخرى . وقد انصب اختيارنا على اقليم " لانجدوك — روسيون Languedoc - Roussillon بجنوب فرنسا كنموذج لهذه الدراسة .

أولا : الفوارق بين المنطقه الباريسية وبقية أقاليم فرنسا :

ان ظهور الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المنطقة الباريسية من جهة وبقية أقاليم فرنسا من جهة أخرى يرجع فى أغلبيته الى عوامل تاريخيه . ففرنسا من الدول الأولى التى حققت وحدتها السياسية وقد تطلب تحقيق هذه الوحدة بدرجة كبيرة من المركزية التى أخذت فى الازدياد فى عهد نابليون ، وقد ساعد ذلك على تقدم المنطقه الباريسيه بشكل ملحوظ يفوق مستويات التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الاقاليم الأخرى .

وتتضح الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المنطقة الباريسية وبقية أقاليم فرنسا في كثير من الميادين نشير الى أهمها في السطور القليلة التالية : (١)

— تظهر لنا الدراسات الديموجرافيه أن معدل نمو السكان في المنطقه الباريسيه يفوق نظيره في بقية الأقاليم الفرنسية . فقد ارتفعت نسبة سكان المنطقه الباريسيه الى سكان فرنسا من $\frac{1}{20}$ في سنة ١٨٥٦ الى $\frac{1}{6}$ في سنة ١٩٥٦ أي بعد مضي قرن واحد . كما ارتفع عدد السكان المشتغلين بالصناعة بنسبة ٤٥٪ بين عامي ١٨٩٦ و ١٩٥٦ في المنطقه الباريسية بينما لم يبلغ هذا المعدل الا ٣٪ بالنسبة لكل فرنسا .

— كذلك فان هيكل المواصلات الحديدية بما له من أهمية اقتصادية يؤكد الدور السياسي للعاصمة اذ يعزز الاتصالات بين المنطقة الباريسية وبقية الأقاليم اذا ماقورنت بالاتصالات التي تربط الاقاليم ببعضها البعض . ويظهر أثر ذلك في اطراد النمو الاقتصادي بمنطقة باريس نتيجة للوفورات التي تحققها المشروعات المتوطنة بها وما يترتب على ذلك مباشرة أو بطريق غير مباشر — من عدم كفاية النمو الاقتصادي لبقية الأقاليم .

— يساعد الهيكل المالي أيضا على زيادة هذه المركزية . فالادارة العامة لكل مؤسسه مصرفيه تقبل أو ترفض منح القروض تبعا لما تتمخض عنه دراسة ميزانيات المشروعات المقترضه ومستقبل قطاع الصناعة الذي تنتمي اليه هذه المشروعات الا أن مديري هذه المؤسسات (الذين يتركزون عادة في باريس) يميلون الى تقدير أصول مشروعات الأقاليم بأقل من نظيرتها في منطقة باريس ، ويترتب على ذلك ضعف امكانية تمويل المشروعات في الأولى عنها في الأخيرة .

---

1) G.RAVIER. JF: Paris et désert français; Flammarrion, 1958, P.P. 13 - 18

GRAUIER. J.F: L'Lamenagement du territoire et l'avenir des régions françaises, Flanxmarion 1964.

— يتضح تفوق المنطقه الباريسيه أيضا من احتكارها للقوة الفكرية والثقافية سواء فى ميدان التعليم أو فى ميادين البحث العلمى والتقدم الفنى (٤٨ر٦ ٪ من المهندسين ، ٧٠ ٪ من الباحثين فى ميدان الصناعة ، ٥٥ ٪ من المشتغلين فى قطاع الخدمات المخصصة للمشروعات) . كذلك يتمثل تفوق المنطقة الباريسية فى احتكارها لمراكز اصدار القرارات ، فالمشروعات التى يوجد مقرها القانونى بباريس والتى يزيد رقم أعمالها السنوى عن ٥ مليون فرنك تمثل ٨٣ ٪ من مجموع رقم أعمال الدوله (١) .

يتضح لنا من البيانات السالفة وجود فوارق اقتصادية واجتماعية بين المنطقة الباريسية وبقية أقاليم فرنسا مؤكدة بذلك وجود نظام مركزى يجمع كل مراكز السلطة بهذه المنطقة التى تعتبر المركز العصبى للدولة .

ثانيا : الفوارق بين شرق وغرب فرنسا :

اتسم النمو الاقتصادى فى اقاليم شرق فرنسا بزيادة معدله عن مثيله فى أقاليم غرب فرنسا نتيجة لما حققته الاقاليم الأولى من تقدم فى الصناعة بفضل استخدام مواردها من الفحم والحديد . ويرجع سبب انخفاض مستوى النمو الاقتصادى فى غرب فرنسا عن مثيله فى شرقها الى ضعف موارده والتى تتضح بجلاء فى اقليم Massif Central الذى يفتقر نسبيا الى وسائل المواصلات والذى لاتصلح مجارى المياه فيه غالبا للملاحة . كذلك فقد تحملت أقاليم ساحل الأطلنطى نتائج سياسة الحماية والتى كان من نتائجها نقص العلاقات التجارية مع الدول الأخرى .

---

1) Nouvel observatenr: "Décolonisez la province" 7 Décembre 1966 , p. 4.

— يتضح تفوق المنطقه الباريسيه أيضا من احتكارها للقوة الفكرية والثقافية سواء فى ميدان التعليم أو فى ميادين البحث العلمى والتقدم الفنى (٦ر٤٨٪ من المهندسين ، ٧٠٪ من الباحثين فى ميدان الصناعة ، ٥٥٪ من المشتغلين فى قطاع الخدمات المخصصة للمشروعات) . كذلك يتمثل تفوق المنطقة الباريسية فى احتكارها لمراكز اصدار القرارات ، فالمشروعات التى يوجد مقرها القانونى بباريس والتى يزيد رقم أعمالها السنوى عن ٥ مليون فرنك تمثل ٨٣٪ من مجموع رقم أعمال الدوله (١) .

يتضح لنا من البيانات السالفة وجود فوارق اقتصادية واجتماعية بين المنطقة الباريسية وبقية أقاليم فرنسا مؤكدة بذلك وجود نظام مركزى يجمع كل مراكز السلطة بهذه المنطقة التى تعتبر المركز العصبى للدولة .

ثانيا : الفوارق بين شرق وغرب فرنسا :

اتسم النمو الاقتصادى فى اقاليم شرق فرنسا بزيادة معدله عن مثيله فى أقاليم غرب فرنسا نتيجة لما حققته الاقاليم الأولى من تقدم فى الصناعة بفضل استخدام مواردها من الفحم والحديد . ويرجع سبب انخفاض مستوى النمو الاقتصادى فى غرب فرنسا عن مثيله فى شرقها الى ضعف موارده والتى تتضح بجلاء فى اقليم Massif Central الذى يفتقر نسبيا الى وسائل المواصلات والذى لا تصلح مجارى المياه فيه غالبا للملاحة . كذلك فقد تحملت أقاليم ساحل الأطلنطى نتائج سياسة الحماية والتى كان من نتائجها نقص العلاقات التجارية مع الدول الأخرى .

---

1) Nouvel observatenr: "Décolonisez la province" 7 Décembre 1966 , p. 4.

:: الفصل الثالث ::

اقليمية الخطة الاقتصادية والاجتماعية

من الأهمية بمكان توافر منهج عام مشترك يضم كل من الخطة القومية والخطط الاقليمية بحيث تتكامل الخطط الاقليمية كما ونوعا وبحيث تندمج هذه الخطط فى الخطة القومية .

والتخطيط القومى فى فرنسا سابق على التخطيط الاقليمى ، اذ وضعت الخطة القومية الأولى موضع التنفيذ عام ١٩٤٦ بينما لم يبدأ اعداد الخطط الاقليمية الا بمناسبة اعداد الخطة القومية الثالثة فى سنة ١٩٥٧ (١) ولقد روعى عند اعداد الخطط الاقليمية أن تحقق شرط التكامل السابق الاشارة اليه بحيث تندمج فى الخطة القومية .

أولا : الاطار الاقليمى :

كانت الفوارق الاقليمية المتزايدة من جهة والفوارق الكبيرة بين قطاعات النشاط الاقتصادى داخل بعض الاقاليم من جهة أخرى بمثابة الحافز على اهتمام السلطات الاقتصادية فى فرنسا بالمشاكل الاقليمية .

ولقد صدر أول قرار يتعلق باعداد " برامج اقليمية اقتصادية " فى ٣٠ يونيو ١٩٥٥ ثم صدر قرار آخر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦ يقضى بتقسيم فرنسا الى ٢٤ اقليم تخطيطى وبمقتضاه كان اقليم " لانجدوك " لايضم " روسيون (محافظة البرانس الشرقية) والتى كانت جزءا من اقليم " البرانس الجنوبية " Midi - Pyeréneés

وفى ٢ يونيو ١٩٦٠ صدر القرار رقم ٦٠٥١٦ الذى يقضى باعادة تنسيق الاقاليم محددا عددها بـ ٢١ اقليما (٢) والذى بمقتضاه أصبحت " البرانس الشرقية " جزء من اقليم

---

1) Pierre BAUCHET: la planification Française; quinze uns d'experience, op. cite; p. 61.

(٢) تقترح سلطات الرابطة الاقتصادية الأوربية - Communaute Economique Europée - C.E.E." Documents de ... تخفيض عدد الاقاليم الفرنسية الى ٩ أقاليم فقط
la conference sur les economies régionales; vol. II: Bruxelles 1961; P. 118.

LES REGIONS FRANCAISES

Source : (Délégation à l'Aménagement du territoire et à l'Action régionale. - 1964).

لانجدوك . وكان صدور هذا القرار تمشيا مع الحقائق الاقتصادية اذ أن مشاكل محافظه البرانس الشرقيه لا تعدو أن تكون جزءا من المشاكل المشتركة للمحافظات الساحليه للاقليم والتى لا يمكن حلها الا فى اطار اقليمى متجانس (١) .

ويضم اقليم لانجدوك ـ روسيون طبقا لهذا التقسيم ـ كما هو الحال بالنسبة لجميع الاقاليم ـ عددا من المحافظات بأكملها دون تجاهل الحدود الادارية . ويلاحظ أن هذا التقسيم وان كان يحمى حدود المحافظات الا أنه لا يأخذ فى الاعتبار عوامل الجذب التى تخضع لها بعض المحافظات من المحافظات المجاورة .

وعلى الرغم من أن تحديد اقليم لانجدوك ـ روسيون قد تضمن بعض جوانب الجزافية الا أن هذا التقسيم يتمشى الى حد كبير مع المطالب الاقتصادية للاقليم ويمكن فى المستقبل عمل تقسيم أفضل للأقاليم التخطيطية وذلك نتيجة للتقدم الذى يمكن أن تحققه المحاسبة الاقتصادية الاقليمية والتى تسمح بقياس علاقات التشابك الصناعى بين الأقاليم .

ثانيا : اقليمية الخطة الثالثة :

تم اعداد أول خطط اقليمية بفرنسا فى غضون فترة الخطة القومية الثالثة والتى بدأت عام ١٩٥٧ وقد تضمن اعداد الخطة الاقليمية المراحل التالية :

ـ تحديد الاطار الاقليمى

ـ اعداد " مقترح مبدئى " بواسطة " اللجنه العامة للتخطيط commissariat Général du plan (والتى تماثل وزارة التخطيط فى ج ع م)

ـ دراسة هذا المقترح المبدئى بواسطة " لجنة الخطط الاقليمية " Comité des plans Régionaux والتى تتشكل من ممثلى الوزارات ومحافظى الاقليم المعنى ومن بعض الموظفين المحليين .

---

(١) عدل هذا القرار فى أوائل عام ١٩٧٠ ، ويقضى التعديل الجديد بجعل ضروه كورسيكا اقليما مستقلا وبذلك أصبح عدد الأقاليم ٢٢ اقليما .

— ارسال مقترح الخطة الاقليمية (المقدم من لجنة الخطط الاقليمية) الى " مؤتمر محافظي الاقليم "لاستشارة الاقليم المعنى وفى هذه المرحلة يسترشد المحافظون برأى " لجنة التنمية الاقليمية " التى تعمل على المستوى الاقليمى وتختص بتقديم مقترحات عن الخطة الاقليمية .

— رجوع المقترح الى " اللجنة العامة للتخطيط " حيث تقوم " لجنة الخطط الاقليمية " باعداد الخطة الاقليمية النهائية .

— بعد موافقة " المجلس القومى للتوجيه الاقتصادى " Conseil National d'arientation Economique (CNOE)

واللجنة الوزارية للعمل الاقليمى Comité Interministeriel Pourl'action Régionale يصدر قرار باعتماد الخطة .

وفيما يتعلق بالخطة الاقتصادية والاجتماعية لاقليم لانجدوك — روسيون فقد صدرت هذه الخطة فى ٢٧ يناير ١٩٥٩ وكانت بذلك الخطة الاقليمية السادسة فى الظهور وكان صدورها معبرا عن وجهات النظر المحلية اذ قامت " لجنة التنمية الاقليمية " بالتعرف على وجهات نظر " لجان التنمية بالمحافظات " قبل ابداء وجهة نظرها (١) .

وتتضمن خطة اقليم لانجدوك — روسيون (شأنها فى ذلك شأن الخطط الاقليمية الأخرى) دراسة موارد الاقليم والأهداف التى يرجى تحقيقها والوسائل التى تسمح ببلوغ هذه الأهداف .

أ) وتتضمن دراسة موارد الاقليم حصر الموارد البشريه والاقتصادية التى يعتمد عليها نمو الاقليم كالعوامل الطبيعية ، حالة التوظف ، رأس المال الاجتماعى الهيكل الزراعى ، الهيكل الصناعى ..

ب) فيما يتعلق بالأهداف التى يرجى تحقيقها فقد تضمنت الخطة الأهداف التالية :

---

1)MILHAU, I.: "La Mise en oeuvre des programmes d'action régionale et la mation de région de programme," J.O. régionale(concéil Economique), 6 Decembre 1958.

- تجديد وتنويع النشاط الزراعى
- رفع الكفاية الانتاجية للعمال
- تنمية وتحويل أو تجديد الصناعة بقصد تحقيق نوع من التوازن بين الزراعة والصناعة ٠
- تحسين وخلق وسائل المواصلات
- تنمية السياحة

ج) أما عن وسائل تحقيق هذه الأهداف كما تضمنتها الخطة فيمكن ايجازها فيما يلى :

- اجراءات تنفيذية فى الميادين التى يمكن أن تكون موضع تدخل السلطات العامة مثل فى الزراعه ، وسائل المواصلات ، القوى المحركة ، الاسكان ، تخطيط المدن التجهيزات الثقافية ٠
- انتهاج سياسة الحوافز فى الميادين التى يمكن للمشروع الخاص أن يلعب فيها دورا هاما مثل : الصناعه ، الحرف ، التجارة ، السياحة ٠

ويراعى أن الخطة بهذا الوضع قد ساعدت على مساهمة " لجان التنمية بالمحافظات" فى توجيه النشاط الاقتصادى باقتراح أولويات تنفيذ المشروعات ، الا أنها كانت تفتقر — حتى عام ١٩٦٢ — الى التنسيق بين أعمال مختلف الادارات على المستوى الاقليمى ٠ وعلاوة على ذلك فان الخطة لم تتضمن آجال تنفيذ المشروعات كما لم تقرر أولويات بين الاستثمارات أو كيفية تمويلها ٠

ولمواجهة هذه العيوب قررت الحكومة عدم الاستمرار فى هذا الأسلوب واستبداله باجراء آخر اطلق عليه اسم : "الشرائح العملية " Les tranches opérataires الذى ساعد على اندماج التخطيط الاقليمى فى التخطيط القومى ٠

ثالثا : الشرائع العملية للخطة الرابعة :

les tranches opératoires du IV plan

يعتبر اسلوب الشرائع العملية بمثابة محاولة لأقلمة الخطة القومية ويرجع تاريخه الى ديسمبر ١٩٦١ وقد عهد باعداد " الشرائع العملية " الى مؤتمر المحافظين مع المشاركة الفعالة للجنة التنمية الاقليمية ، كما استعانت المؤتمرات فى هذا الصدد بالبيانات الواردة فى الخطة والدراسات التى قامت بها السلطات المركزية والادارات المحلية . ويقوم كل مؤتمر بارسال المشروعات المؤقته للشرائع العملية الى اللجنه العامة للتخطيط والى الوزارات التى تصدر القرارات المتعلقة بتحديد القيمة الاجمالية للاستثمارات العامة على المستوى الاقليمى موزعة على القطاعات المختلفة .

وتتخذ الشرائع العملية صورة موحدة فى جميع الاقاليم حيث يجب أن تتضمن الهدفين الآتيين :

١ — تحديد أهداف التنمية الاقليمية عن الفترة ٦٢ / ١٩٦٥ :

ويتطلب تحديد هذه الأهداف توافر الاحصاءات والبيانات اللازمة لاعداد المحاسبة الاقتصادية الاقليمية . وفى اطار خطة " لانجدوك — روسيون " تم تقدير قوة العمل غير الزراعية المتاحة والتى يجب توفير فرص العمل لها كذلك تم تقدير التطور الاقتصادى التلقائى المتوقع للاقليم (انتاج ، عمالة ..) وما يلزم تحقيقه من أعمال وتوجيهات للاستثمارات الخاصة والاستثمارات العامة .

٢ — تحديد الاستثمارات العامة فى نفس الفترة :

وقد قسمت الاستثمارات الى ثمانية قطاعات ، كما تم تقدير حاجات وأولويات كل قطاع قبل تحديد المبالغ اللازمة وأولويات ومعدل التنفيذ اللازم لتحقيق هذه الاستثمارات .

ويراعى أنه قد تم الرجوع الى الأوساط والأجهزه الاقليمية لاستشارتها فيما يتعلق بالهدف الأول ، أما فيما يتعلق بالهدف الثانى فقد عهد بتحديده الى " مؤتمر محافظى الاقليم " فقط .

ولتحديد هذا الهدف الأخير قسمت الاستثمارات العامة الى ثلاث مستويات :

أ) الاستثمارات المحدده على المستوى القومى :

وهى الاستثمارات الكبيرة الحجم ويقترح بشأنها " مؤتمر محافظى الاقليم " بعض الشروط المحلية اللازمة للتنفيذ كما يقترح أيضا بعض أولويات التنفيذ . ومن الأمثلة على هذه الاستثمارات المنشآت المتعلقة بالمطارات والطرق والجامعات .

ب) الاستثمارات المحددة على المستوى الاقليمى :

وتتضمن هذه الاستثمارات مشروعات الاسكان والمنشآت السياحية والمرافق الخاصة بالمناطق الصناعية ... الخ . ويتم تحديد الانفاق المتوقع على هذه الاستثمارات بواسطة السلطات المركزية ، ويتخذ " مؤتمر محافظى الاقليم " هذا التحديد كأساس لمقترحاته . وفى اطار حدود مالية معينة يقترح المؤتمر التعديلات اللازمة وما يراه ملائما من أولويات التنفيذ وزيادة أو تخفيض الانفاق بنسبة ٢٠٪ .

جـ) الاستثمارات المحددة بمبالغ اجمالية :

وهى الاستثمارات التى تتعلق بالاسكان ، والهندسة الزراعية ، ومرحلة التعليم الابتدائى والحضانة ... الخ والتى يتم تحديدها بمبالغ اجمالية فى الخطة . وبالنسبة لهذه الاستثمارات يقترح المؤتمر أولويات التنفيذ كما يقوم بالتنسيق بين مقترحات لجان المحافظات .

وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لاندماج المجال الاقليمى فى الخطة ، فأن أسلوب " الشرائح العملية " يعتبر محدود الأثر ، اذ أنه يقتصر فقط على بعض الاقتراحات التى لايتوافر لها الجانب التنفيذى . نظرا لأن ما يتضمنه من مقترحات لايتبلور فى شكل مقترحات محددة فى الميزانية . وقد أدت عيوب هذا الأسلوب الى عدم اقليمية الخطة القومية الا فى حدود ضيقة نظرا لأن اعداد هذه الأخيرة كان قد تم قبل اعداد الشرائح العملية .

ومع ذلك فأن دور مؤتمرات المحافظات يعد على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بتقرير أولويات التنفيذ ومقترحات مواطن المشروعات ، كما كان دور الشرائح العملية ذا فاعلية فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات العامة أثناء العامين الأخيرين لانتهاج هذا الأسلوب .

وقد أدت هذه التجربة الى اعطاء أهمية اكبر لاقليمية الخطة عند اعداد الخطة القومية الخامسة .

وقد صاحب أسلوب الشرائح العمليه بداية السياسة التى انتجهتها الحكومه الفرنسيه اعتبارا من سنه ١٩٦٤ والمسماه " عواصم التوازن Metropoles d' équilibre, وتشمل هذه العواصم ثمانيه مجموعات من المدن (خلاف باريس) تعتبر بمثابه أقطاب جذب تتميز بتوافر مستوى عال من الخدمات ووجود التجهيزات اللازمة للتجاره والبنوك والاداره والحرف النادره ومنشآت التعليم العالى والمنشآت الثقافيه والفنيه والرياضيه .... الخ ورغما عن كبر هذه العواصم الا أنها تبدو عاجزة عن مواجهة قوى الجذب الباريسية لذلك فقد ظهرت الحاجة الى تقويتها حتى يمكن تحقيق توازن جغرافى أفضل بفرنسا .

وعواصم التوازن الثمانيه هى : ليل — روبيه — توركوا LILLE - ROUBAIX - TOURCOING نانس — متز NANCY - METZ مسترا سبورج STRASBOURG ليون — سانت اتيين LYON - ST; ETIENNE مرسليا MARSEILLE تولوز TOULOUSE بوردو BORDEAUX نانت — سان نازير NANTES - ST. NAZAIRE

وتوضح الخريطه المرفقه عواصم التوازن المذكوره ومنطقه نفوذ كل منها .

METROPOLES D'EQUILIBRE ET AIRES METROPOLITAINES

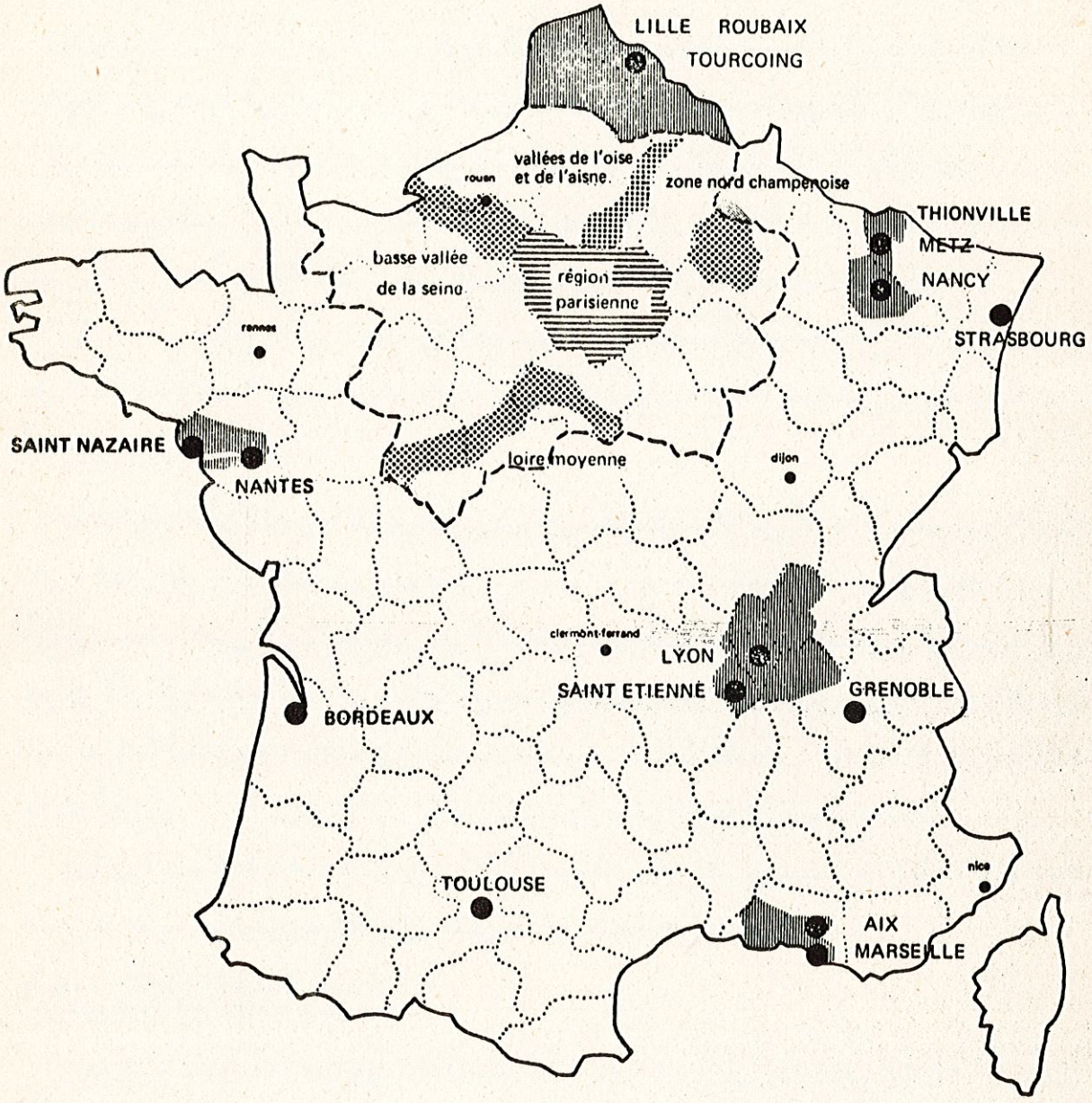

zone couverte par un organisme d'études d'aménagement d'aire métropolitaine

zone du bassin parisien couverte par un organisme d'étude d'aménagement

périmètre d'étude du bassin parisien

métropole d'équilibre

وتستهدف سياسة عواصم التوازن تقوية هذه العواصم وزيادة تجهيزاتها وسلطتها القيادية بطريقة يمكن معها أن تلعب دورا فى تنشيط مناطق جذبها وزيادة نمو سكانها وفى العواصم التى تتصف بضعف مستوى التصنيع تقوم هذه السياسة على تقوية النشاط الصناعى بها بحيث تصبح هذه العواصم مراكز للأبحاث وللتعليم العالى . كذلك تعمل هذه السياسة على زيادة المنشآت الاجتماعيه بهذه العواصم مثل المساكن والمستشفيات والطرق ..

ويلاحظ أن حدود هذه العواصم لا تتصف بالاستقرار بحيث أصبح محتواها أكثر مرونة ، ففى عام ١٩٦٦ انضمت ٦ مدن الى هذه العواصم مثل جرونوبل التى أصبحت تكون جزءا من عاصمة التوازن ليون — سانت اتيين ..

كذلك يلاحظ أن المدن الكبرى القريبه من باريس لا تشكل جزءا من هذه العواصم ومن الأمثلة على ذلك روان ROUEN التى يبلغ عدد سكانها ٤٠٠ر٠٠٠ نسمة ، والسبب فى ذلك هو أن قرب هذه المدن من باريس يحد من قوة جذبها وينقصها بعض وظائف عواصم التوازن ويراعى أن تقوية هذه المدن من شأنه أن يحد من قوة جذب اقليم باريس ، وهذا هو ما تتجه اليه السياسة الحاليه وان كانت لازالت ضيقه الحدود ومن الأمثلة على ذلك الاتجاه الى تقوية مدينه أوليان Orléans وذلك بانشاء مركز ضخم للأبحاث ومدينه جامعية .

ويراعى أن سياسة عواصم التوازن لم تنشأ نتيجة للحوافز التى وجدت بها وانما ترتكز هذه السياسة على قرارات مركزية تتخذ فى باريس مما قد يضعف من فاعليتها .

رابعا : اقليمية الخطة الخامسة :

يرجع تاريخ اعداد الخطة القومية الخامسة (٦٦ / ١٩٧٠) الى بداية عام ١٩٦٤ . ويتفق هذا التاريخ الأخير مع تاريخ اصدار القرارات المتعلقه بالسلطات الجديدة للمحافظين وسلطات " مجلس التنمية الاقتصادية الاقليمية " La Commission de developpment Economique Régionale (CODER)

والتى جعلت من الاقليم كيانا اقتصاديا مستقلا .

أ) الاتجاهات الأساسية :

قامت لجنة التخطيط باعداد تقرير عن الاتجاهات الأساسية التى تحكم اعداد الخطة الخامسة ، وبعد اصدار هذا التقرير ترك للسلطات الاقليمية اعداد خطط الاقاليم فى ضوئه .

وقد عرض تقرير الاتجاهات الأساسية للخطة الخامسة فى اقليم لانجدوك — روسيون على " لجنة التنمية الاقتصادية الاقليمية " CODER فى ٢ أبريل ١٩٦٥ ولقد حددت هذه الاتجاهات بناء على أهداف طويلة الأجل (تتحدد أبعادها بعام ١٩٨٥) ودراسات تمهيدية عن أهداف الخطة الخمسية (٦٦ / ١٩٧٠) .

وتتعلق الأهداف طويلة الأجل بما يلى :

— نمو السكان وتطورات العمالة
— التجهيزات والمشروعات المرتبطة بقطاع الزراعة
— التوسع العمرانى للاقليم فى المستقبل والذى يتوقف على : السياسة المائية والسياسات المتعلقة بالقوى المحركة ونمو المواصلات .
— نمو النشاط الصناعى
— التوسع فى السياحة

أما عن أهداف الخطة الخمسية (٦٦ / ١٩٧٠) فيحاول التقرير تقدير الطلب على العمالة والعرض منها مع اقتراح الاجراءات اللازم اتباعها فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة :

— اجراءات يلزم اتخاذها لاعادة تنظيم الهيكل الزراعى
— تنمية الصناعات التقليدية (صناعات المنسوجات والصناعات الاستخراجية) والصناعات الاقليمية الآخذة فى التوسع (صناعات زراعية وغذائية ، صناعات

انشائية ومواد البناء ، صناعات خشبية) والصناعات الآخذه فى التوسع بوجه عام (الصناعات الميكانيكية والكيمائية وصناعات البلاستيك والصناعات الالكترونية)٠

- تنمية السياحة
- زيارة حجم التجارة الخارجية مع الاتجاه الى ازالة الحدود بين دول السوق الأوربية المشتركة الست ٠

وفيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالاستثمارات العامة ، فيقوم التقرير بتحليلها فى مختلف القطاعات محددا أولوياتها طبقا لمعدلات نموها ، وأخيرا يضع التقرير أولويات لمختلف القطاعات تبعا لأهميتها ٠

ومن جهة أخرى فقد أعدت " لجنة التنمية الاقتصادية الاقليمية " لاقليم لانجدوك — روسيون تقريرا بشأن الاتجاهات الأساسية لخطة الاقليم كانت نقاطه موضع الاعتبار عند وضع الخطة ٠ ويعطى هذا التقرير أولوية مطلقة للمنشآت الثقافية التى كانت فى المستوى الثالث من الأولوية فى التقرير الأصلى ٠ الى جانب ذلك فان تقرير " لجنة التنمية الاقتصادية الاقليمية " لا يتفق مع التقرير الأصلى بشأن سياسة تحقيق التوازن بين المراكز الحضرية ٠ Les Metropoles

el'equilibre والتى لا يجدى تطبيقها فى الاقليم٠

ب) " الخطة الاقليمية " :

تتعلق الخطة الاقليمية بعدد من القطاعات حددت فى الباب الرابع من الخطة القومية الخامسة التى تتضمن تحديد المبالغ الاجمالية اللازمة لكل منها وتتولى الخطة الاقليمية — فى حدود هذه المبالغ — تحديد المشروعات وأولويات التنفيذ فى الاقليم ٠

وتشتمل كل خطة اقليمية — شأنها فى ذلك شأن خطة اقليم لانجدورك — روسيون على أهداف التنمية الاقليمية فى الأجل المتوسط وبرامج الاستثمارات العامة فى الاقليم ٠

١ — أهداف التنمية فى الأجل المتوسط :

وهى أهداف خطة الاقليم التى تنبثق من أهداف الخطة القومية الخامسة فيما يتعلق بتهذيب الفوارق بين الأقاليم الفرنسية والتى تتلخص فى زيادة تصنيع غرب فرنسا واقامة المنشآت اللازمة فى شرق فرنسا على امتداد المسافة بين البحر الأبيض المتوسط وبحر الشمال ٠

وفيما يتعلق بالتصنيع نلاحظ ان خلق فرص العمل فى الاقليم يمكن أن يتحقق من التوسع فى الصناعات القائمة والقليل من الصناعات الجديدة ويراعى فى هذا الصدد أن الاقليم لا تتيسر له الموارد اللازمة لتجهيز المناطق الصناعية ٠

أما بالنسبة لأهداف الخطة القومية بالنسبة لشرق فرنسا فلا شك أن تحقيق أهداف الاقليم يساعد على زيادة فاعلية أهداف الخطة القومية فى هذه المنطقة ٠

ويتضمن الجزء الأول من خطة اقليم لانجدوك — روسيون أولويات تنفيذ المشروعات ويشمل المستوى الأول فى هذا الصدد القطاعات التى يمكنها أن تخفر أو تعرقل التنمية الصناعية باعتبارها الهدف الرئيسى ويتضح قصور الخطة فى تحديد القطاعات التى يتضمنها هذا المستوى الا فيما يتعلق بالبحوث والتوجيه المهنى ٠

وفى المستوى الثانى من الأولوية كانت تقديرات الخطة مرضية فيما يتعلق بقروض التجميع الزراعى والتجهيزات السياحية ، وعلى العكس من ذلك كانت هذه التقديرات غير مرضية بالنسبة للاسكان ، والمناطق الصناعية ، وصرف المياه والانشاءات الثقافية ٠

وفى نهاية الجزء الأول تقوم الخطة بتقدير عدد السكان والعمالة مع توقع نقص أهمية الأيدى العاملة فى قطاع الزراعة .

وتدلنا اتجاهات الاقتصاد الاقليمى الى أن ضعف الصناعة يسير جنبا الى جنب مع الزيادة فى أهمية قطاع الاسكان والأعمال العامة ، كما تميل الاستثمارات العامة الى تقرير قطاع الزراعة والسياحة .

٢ — برامج الاستثمارات العامة :

يتضمن الجزء الثانى من خطة الاقليم برامج الاستثمارات العامة موزعة حسب المناطق المختلفة أثناء فترة الخطة . وتقوم الخطة بتقدير نفقات كل من المشروعات وتحديد الجزء اللازم تمويله بواسطة الدولة ، وبذلك يمثل الفرق الجزء الممول عن طريق الهيئات المحليه .

وتقدر الخطة الجزء الممول عن طريق ميزانية الدولة بنسبة ٥٤٪ من قيمة المشروعات العامة مع ترك مسئولية تمويل الجزء الباقى الى الحوافز المحلية .

من دراستنا للتخطيط الاقليمى بفرنسا نلاحظ أن فاعلية هذا الأسلوب قد أخذت فى الازدياد أثناء اعداد وتنفيذ الثلاث خطط القومية الأخيرة فبينما اقتصرت خطة اقليم لانجدوك — روسيون الصادرة عام ١٩٥٩ على أن تكون مجرد أبعاد طويلة الأجل للتنمية ، نجد أن الاجراء المسمى بالشرائع العملية قد عمل على تلافى أوجه النقص فى الخطه الأولى كما ساعد على تحقيق التكامل بين الخطط الاقليمية والخطة القومية ، كما نلاحظ أيضا زيادة الاتجاه الأخير فى الخطة القومية الخامسة مؤكدا الكيان الاقتصادى للاقليم . ويراعى أن خطط الأقاليم الفرنسية قد اقتصرت فقط على تحديد الأهداف العامة لسياسة التنمية الاقليمية دون تحديد أهداف نوعية مفصلة .

بالاضافة الى ما سبق نلاحظ أن اعداد الخطة الاقليمية كان نتيجة لاتباع منهج استشارى سواء على المستوى الاقليمى أو على مستوى المحافظات ، فقد كان اعداد الخطة بناء على توصيات اللجان المحلية ولجان التنمية الاقليمية ولجنة التنمية الاقتصادية الاقليمية la C.O.D.E.R. ومؤتمر محافظى الاقليم .

:: الفصل الرابع ::
تنظيم سياسة التخطيط الاقليمـــــى

تتطلب أيه خطة للتنمية الاقليمية تنظيم سياسة التخطيط الاقليمى من جهة ، وخلـق أجهزة التخطيط الاقليمية من جهة أخرى .

ولقد انتهجت سياسة التخطيط الاقليمى بفرنسا منهجين : الأول منهج قومـــى بمقتضاه يعهد الى الادارات المركزية القيام بأعمال اقليمية والثانى منهج اقليمـــى بمقتضاه يعهد الى الاقليم ذاته بالقيام وتنظيم بعض نواحى السياسة الاقليمية . ومـن جهة أخرى يمكننا أن نميز بين تنظيم هذه السياسة على المستوى الادارى من جهـــة والمستوى التنفيذى من جهة أخرى .

أولا : التنظيم الادارى للتخطيط الاقليمى :

لمعالجة المركزية الادارية بفرنسا كان من الضرورى خلق الأجهزة اللازمة لدراسـة النمو الاقليمى واعداد وتنفيذ الخطط الاقليمية سواء على المستوى القومى أو علـــى المستوى الاقليمـى .

١) التنظيم على المستوى القومى :

ويتضمن ذلك خلق الأجهزه اللازمة — على المستوى القومى — لاعداد وتنفيـــذ سياسة التنمية الاقليميـة .

أ — لجنة الخطط الاقليمية Le comité des plans Régionaux

أنشئت لجنة الخطط الاقليمية بمقتضى القرار الصادر فى ٣١ أغسطس سنه ١٩٥٨ باعتبارها لجنة ملحقة " باللجنه العامه للتخطيط " .

شكل يبين المؤسسات الادارية للتخطيط العمراني والاقليمي

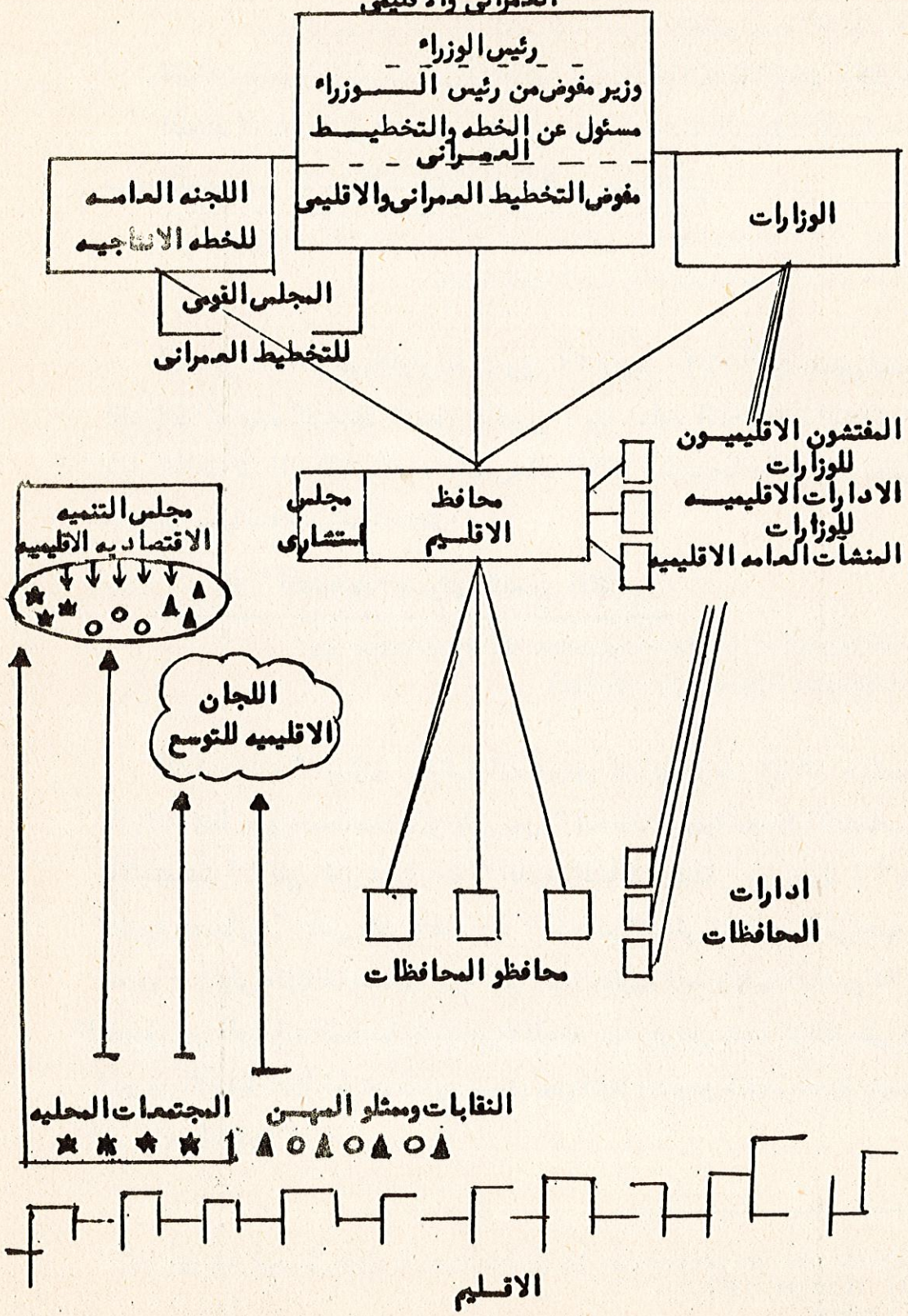

Source : Notes et Etudes Documentaires; No. 3461 bis; p. 7.

Commissariat Général du plan وتتولى لجنة الخطط الاقليمية اعداد خطط الاقاليم وتنسيق أهدافها مع أهداف الخطة القومية ، كما تتولى اللجنه كذلك تحقيق التناسق بين الادارات المختصة بالتنمية الاقليمية .

ب - اللجنه الوزارية لمشكلات التخطيط الاقليمى والعمرانى :

le Comité interminizteriel pour les problemes d'action regionale et d'aménagement du territaire

أنشئت هذه اللجنه بالقرار الصادر فى ١٩ نوفمبر ١٩٦٠ [1] وتختص باعداد القرارات الحكومية المتعلقة بالعمل الاقليمى . وقد ساعد انشاء هذه اللجنة على دراسة المشاكل المختلفة واعداد التشريعات اللازمة كالتشريعات المتعلقة بملكية الأراضى ومساعدة الدولة للصناعة .

جـ - " وكالة " التخطيط العمرانى والعمل الاقليمى :

La Délégation à l'Amenagement du Teritaire et à l'Action Régionale (DATAR)

أنشئت هذه " الوكالة " بالقرار الصادر فى ١٤ فبراير عام ١٩٦٣ ، وقد كان انشاؤها ضرورة لمعالجة الازدواج بين " الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية " والتى تقوم باعدادها " اللجنه العامة للخطة " من جهة ، " والخطة القومية للعمران " والتى يقوم باعدادها " المجلس الأعلى للتشييد " من جهة أخرى . وتتولى الوكالة التنسيق بين القرارات الحكومية المتعلقة بالخطتين كما تتولى التنسيق بين الوزارات المختصة بالنواحى الاقليميه ويعتبر عمل هذه الوكالة على جانب كبير من الأهمية نظرا لما تحققه من تنسيق بين الوزارات وهو ما يفسر تبعية رئيسها الى رئاسه الوزراء .

---

1) Complété par un décret du 16 jullet et modifié par un décret du 14 février 1963,
cf. pierre
BAUCHET: la Planification Frungaise; op cité p.55

٢ - التنظيم على المستوى الاقليمى :

كان انشاء الأجهزه الاقليمية ضرورة من شأنها العمل على تحقيق اللامركزية فى اصدار القرارات وتجميع الادارات الاقتصادية فيما يتعلق باصدار وتنفيذ القرارات .

أ) لجان التوسع الاقتصادى :

les comites d'Expansion Economique

أنشئت لجان التوسع الاقتصادى - سواء على مستوى المحافظات أو على مستوى الأقاليم بمقتضى القرار الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٥٤ وتضم هذه اللجان جميع القطاعات والأنشطه الاقتصادية بالاقليم : الزراعة ، الصناعة ، البنوك ، الهيئات النقابية العمالية ..

وتقوم هذه اللجان بدور استشارى فيما يختص بالقرارات المتعلقة بالتنمية المحلية ويمكنها أن تنضم عند الضرورة لتكون " لجنة اقليمية للتنسيق " تكون مهمتها دراسة المشاكل التى تتعدى نطاق أحدى اللجان (١) .

وفى ٢٠ يناير ١٩٦١ صدر قرار يقضى بانشاء " اللجان الاقليمية للتوسع الاقتصادى " وتنطبق حدود اختصاصات هذه اللجان مع حدود الاقاليم كما تحل محل اللجان الاقليمية للتنسيق . وبصدور هذا القرار أصبح من الممكن التمييز بين لجان المحافظات واللجان الاقليمية للتوسع الاقتصادى .

وطبقا لهذا القرار أصبحت اللجان الاقليمية للتوسع الاقتصادى هيئات استشارية لمؤتمرات محافظى الاقاليم اثناء اعداد وتنفيذ الخطط الاقليمية .

---

1) MILHAU Jules: : la régionalisation du plan en France; Revue de l'Economie Méridionale; no 38 avril-juin 1962 P. 118.

ولقد لعبت هذه اللجان دورا على جانب كبير من الأهمية حيث تقوم اللجان الاقليمية بابداء المقترحات المتعلقة باعداد وتنفيذ خطط الأقاليم كما تقوم لجان المحافظات بدراسة مشكلات التنمية الزراعية واقامة المشروعات الصناعية الجديدة ٠

ب) محافظ الاقليم : La prefet de la région

ظهرت أولى محاولات التنسيق على المستوى الاقليمى عام ١٩٤٨ ـ وكانت تستهدف التنسيق فى النواحى الادارية والى حدود ضيقة فى النواحى الاقتصادية عندما عهد الى عدد من المحافظين (أطلق عليهم المفتشين العامين للاداره فى مهمة فوق العادة ٠

Inspecteurs Géneraux de l'administration en Mission Extra ordinaire: IGAME:

بالتنسيق والرقابة على أعمال المحافظين الموجودين فى مناطقهم وذلك بمساعدة المفتشين العامين للاقتصاد القومى فيما يتعلق بنواحى التنمية الاقتصادية الاقليمية ٠

وفى ٧ يناير ١٩٥٩ صدر قرار يقضى بايجاد نوع من التجميع بين المحافظات بغرض تسهيل اعداد وتنفيذ الخطط الاقليمية على المستوى الاقليمى ٠ ويقضى هذا التجميع بانشاء ٢١ اقليم اقتصادى يكون لكل منها محافظ يقوم بالتنسيق بين المحافظات التى يشملها الاقليم Prefet Coordonnateur ويختص بالدعوة الى ورئاسة مؤتمر محافظى الاقليم والذى يختص بدراسه والتنسيق بين اجراءات تنفيذ برامج العمل الاقليمى [1] ويلاحظ أن المحافظ القائم بالتنسيق بين المحافظات لم يكن يمثل سلطة اقليميه على مستوى أعلى من سلطات بقية المحافظين ٠

1) Cette mesure a été prise aprés l'avis du conseil Economique et Social, à la suite d'un rapport du Prof. MILHAU, proposani "que chaque région de programme soit pourvue d'un représentant hautement qualifié des pouvoirs publics, capable d'assurer la coordination indispensable à la réalisation du programme". Cf. MILHAU, J.: La mise en oeuvre des programmes d'action régionale et la notion de région de programme, op. cité p. 996.

وفى ١٤ مارس ١٩٦٤ صدر قرار بانشاء منصب محافظ الاقليم الذى حل محل المحافظ القائم بالتنسيق بين المحافظات • وبمقتضى هذا القرار يختص محافظ الاقليم بالعمل على تحقيق سياسة الحكومة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتخطيط العمرانى فى اقليمه كما يقوم بالاشراف على نشاط المحافظين الآخرين من أجل تحقيق هذا الهدف •

جـ) المؤتمر الادارى للاقليم La conférence administrative régionale

أنشىء هذا المؤتمر بمقتضى القرار الصادر فى ٧ يناير ١٩٥٩ والذى كان يسمى حينئذ بمؤتمر المحافظات La conférence interdepartementale

ويختص هذا المؤتمر بدراسة وتنسيق اجراءات تنفيذ الخطط الاقليمية • أما عن تشكيل وكيفية ممارسة المؤتمر لأعماله فقد كان تحديدها لاحقا لتاريخ انشائه اذ لم تتقرر الا فى يونية ١٩٦٠ — ويناير ١٩٦١ •

ويضم المؤتمر محافظى المحافظات التى يشملها الأقليم والمفتش العام للاقتصاد القومى وعددا من الموظفين ذوى الاختصاصات الاقليمية • ويمكن للمؤتمر أن يضم عددا من الخبراء والمهتمين بالشئون الاقليمية لاستشارتهم فى الموضوعات اللازم دراستها •

وينحصر الدور الذى يقوم به المؤتمر فى اعداد الخطة الاقليمية وتنسيق الاجراءات اللازمة لتنفيذها بما فى ذلك القرارات المتعلقة بالخدمات العامة •

ويراعى أن قرار ١٤ مارس ١٩٦٤ — المعدل لاختصاصات محافظ الاقليم — لم يدخل تعديلا جوهريا على النظام الأساسى للمؤتمر الا أنه قد أنشأ لجنة لمعاونة محافظ الاقليم والمؤتمر الادارى للاقليم تضم عددا من الاداريين والفنيين ذوى الخبرات العالية من شأنها أن تزيد من كفاية الدراسات والاجراءات المتعلقة بالتخطيط الاقليمى •

د) لجنة التنمية الاقتصادية الاقليمية :

La commission de Développment Economique Regionale (CODER)

أنشئت هذه اللجنة بالقرار الصادر فى ١٤ مارس ١٩٦٤ وتختص بابداء استشارات فيما يتعلق بالجوانب الاقليمية فى الخطة القومية وفيما يتعلق بخطة الاقليم كما تحل محل لجان التوسع الاقليمى فى اعداد الخطط (الشرائح) الاقليمية .

وتضم لجنة التنمية الاقتصادية الاقليمية من ٢٠ الى ٥٠ عضوا يتم تشكيلهم على الوجه التالى :

- ممثلين عن الهيئات المحلية يمثلون ربع أعضاء اللجنه
- عدد من الخبراء والمهتمين بشئون التخطيط الاقليمى يتم تعيينهم بواسطة رئيس الوزراء ويمثلون ربع أعضاء اللجنه .
- ممثلين عن الهيئات المهنية والنقابية ويمثلون نصف أعضاء اللجنة .

ويراعى أن فاعلية استشارات اللجنة محدودة نظرا لأن اجتماعاتها غير دورية أو معلومة على وجه التحديد وانما يقوم محافظ الاقليم بتحديد مواعيد اجتماعاتها وجدول أعمالها اذ رأى ضرورة لذلك .

ومع ذلك فان فرنسا فى طريق عملى اصلاح اقليمى من شأنه أن يسمح بمساهمة الاقاليم والمحافظات فى عملية التنمية الاقليمية ويستهدف هذا الاصلاح انشاء " مجلس اقليمى " (يحل محل لجنة التنمية الاقتصادية الاقليمية) يضم ممثلين عن الهيئات المحلية وممثلين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلميه المختلفة ويمارس هذا المجلس بعض المسئوليات المتعلقة باستخدام الموارد التى تقدمها الدولة للاقليم ، أو الناجمة عن فرض ضرائب اقليمية أو عن طريق الاقتراض .

ثانيا : تنفيذ سياسة التخطيط الاقليمي :

تساهم الدولة فى تنفيذ سياسة التخطيط الاقليمى عن طريق ايجاد الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة من جهة وخلق الأجهزة الاقليمية اللازمة لتحقيق سياسة التنمية الاقليمية من جهه أخرى .

أ) حوافز الاستثمارات الخاصة :

قامت القروض الحكومية دائما بدور ملحوظ فى تمويل التنمية الاقليمية بفرنسا ومنذ عام ١٩٥٥ تقرر تمويل عمليات التنمية بالاقاليم بواسطة " صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية "

Fonds de développement économique et social (F.D.E.S)

الذى أصبح الاداة الفعالة فى تمويل التوسع الاقليمى بعد ميزانية الدولة (١) .

كذلك قام " الصندوق القومى للتخطيط العمرانى "

Fonds National d'aménagement du territoire

بتقديم القروض الى المنشآت العامه والهيئات المحليه التى تساهم فى تحقيق الخطط العمرانية حتى عام ١٩٦٣ ومنذ هذا العام أصبح يقوم بهذه المهمه " صندوق التدخل للتخطيط العمرانى "

Fonds d'intervention pour l'aménagement du territoire (FIAT)

بقصد تحقيق المشروعات الأساسية Infrastructures فى قطاعات المواصلات والزراعة والتوجيه المهنى وفى المناطق الصناعية .

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فيمكن حصر حوافز الدولة الرئيسية للتنمية الاقليمية فيما يلى :

---

1) MILHAU, Jules: le Développement Régionale et la Résistance des structures; Region et developpement l'economie du Languedoc - Roussillon, paris 1968, P. 254.

أ) خفض سعر الفائدة :

والهدف من تخفيض سعر الفائدة هو تخفيف الأعباء المالية عن المشروعات التى تساهم فى تحقيق التنمية الاقليمية .

ب) تسهيل عمليات التمويل :

وتتلخص أهم الوسائل التى تتبعها الدولة فى هذا الصدد فى ضمان القروض التى تحصل عليها المشروعات وضمان حد أدنى للأرباح . وقد استخدمت الوسيلة الأخيرة فى مساعدة " شركات التنمية الاقليمية " وهيئات الأبحاث البترولية .

جـ) اعفاءات ضريبية :

اذ يمكن للمشروعات التى تساهم فى تنفيذ بعض العمليات التى تدخل فى اطار سياسة التخطيط العمرانى والاقليمى أن تتمتع باعفاءات ضريبية .

د) مساعدات رأسمالية مباشرة للمشروعات الخاصة :

وتستهدف هذه المساعدات احداث التغييرات فى بعض المشروعات وتوسعها وعدم تمركزها وفى عام ١٩٥٥ تقررت هذه المساعدات لبعض " المناطق الحرجة" التى تعانى من عدم كفاية فى التنمية الاقتصادية أو العمالة بشكل مستمر .

ولقد عدل نظام المساعدات المعمول به بالقرار الصادر فى ٢١ مايو ١٩٦٤ ثم بالقرار الصادر فى ٢١ مارس ١٩٦٩ الذى أقر ثلاثة أنواع من المساعدات : (١)

---

1) Délégation à l'Aménagement du Territoire et àl'Action Régionale: Aides au Développement Régional; Paris; juillet 1969; P.P. 10 - 19.

١ — مساعدات التنمية الصناعية :

وقد تقررت هذه المساعدات للأقاليم الواقعه فى غرب وجنوب غرب ووسط فرنسا وجزيرة كورسيكا للمشروعات الصناعية ومنشآت البحث العلمى والخبرة الفنية ويشترط للحصول على هذه المساعدات :

— فى حاله انشاء مشروع جديد :

تمنح هذه المساعدات الى المشروعات التى تبلغ قيمة الاستثمارات فيها ٣٠٠ر٠٠٠ فرنك على الأقل ، والتى تخلق ٣٠ فرصة عمل دائمة على الأقل .

— فى حالة التوسع فى المشروع :

تمنح المساعدات للمشروعات التى يتوافر فيها الشرطين السالفين على أن يترتب على التوسع فى المشروع زيادة فرص العمل بمائه وظيفه أو ٣٠٪ على الأقل وتتراوح هذه المساعدات من ٥ الى ٢٠٪ من قيمة الاستثمارات .

٢ — مساعدات لتكيف الصناعة :

وتمنح هذه المساعدات الى بعض المناطق التى تعانى من هبوط فى الأنشطة التقليدية بقصد معاونتها على الابقاء على الأيدى العاملة وتفادى حدوث البطالة وتتقرر هذه المساعدات للمشروعات التى تتوافر فيها الشروط التالية :

— أن يكون حجم الاستثمار فيها ٣٠٠ر٠٠٠ فرنك على الأقل ،

— أن يؤدى الى خلق ٣٠ فرصة عمل على الأقل بحيث تمثل ٣٠٪ من القوة العاملة على الأقل .

وتقدر هذه المساعدات بـ ٢٥٪ من قيمة الاستثمارات فى حالة انشاء مشروع جديد أو التحويل الكامل لأحد المشروعات بحيث لا تتعدى ١٣ر٠٠٠ فرنك لكل فرصه عمل يخلقها المشروع كما تقدر بـ ١٥٪ من قيمة الاستثمارات فى حالة التوسع فى المشروع أو التحويل الجزئى لأحد المشروعات بحيث لا تتعدى ٧٠٠٠ فرنك لكل فرصة عمل يخلقها المشروع .

٣ — مساعدات لتوطين بعض أنشطه الخدمات :

وتمنح للمشروعات التى ترغب فى خلق اداراتها العامه ومكاتب البحث العلمى الخاصة بها فى بعض المناطق أو نقلها خارج اقليم باريس الى أحد هذه المناطق (١) .

وتمنح هذه المساعدات الى المشروعات التى يترتب على انشائها خلق ١٠٠ فرصة عمل دائمة على الأقل ، أو ٥٠ فرصة عمل على الأقل فى حالة مكاتب البحث العلمى .

وتقدر هذه المساعدات بـ ١٣,٠٠٠ فرنك عن كل فرصة عمل يخلقها المشروع ، ويمكن أن تزيد عن ذلك اذا زاد حجم الاستثمار عن ١٠ مليون فرنك بحيث لا تتعدى ١٠٪ من قيمة الاستثمارات .

هـ — تعويضات عدم التمركز :

وتمنح هذه التعويضات الى المشروعات الصناعية المتوطنة فى اقليم باريس التى تقوم بتحويل كل أو جزء من معداتها الانتاجية الى الاقاليم الأخرى .

ويشترط فى المشروع الذى يرغب فى الحصول على هذه التعويضات أن يستوفى الشرطين التاليين :

— ان يخلى مساحة قدرها ٥٠٠ متر مربع على الأقل فى اقليم باريس
— ان يعيد اقامة المشروع خارج " حوض باريس " (٢) Bassin Parisien

---

(١) هذه المناطق هى :
ليل — روبيه — توردوا — متز — نانسى ، ستراسبورج ، ديجون — بيزانسون ، كليرمون فرون ، ليون — سانت اتيين ، جرونويل ، نيس — أكس أن بروفانس — مرسليا ، مونبلييه تولوز ، بوردو ، ليموج ، پواتييه ، نانت — سان نازير ، روون ، برست .
المرجع السابق ٥٨ .

(٢) يتكون حوض باريس من المحافظات التاليه :
Eure-et Loir, Loiret, Oise, Paris, Seine-et-Marne, Yvelines, Epsone, Hauts - de - Seine, Seine - Saint - Denis, Val - de - Marne, Val - d'Aise.

بالاضافه الى بعض أجزاء من محافظات :
Aisne, Eure, Loir - et - Cher, Seine - Maritime, Yonne.
المرجع السابق ص ٢١

وتحتسب التعويضات على الوجه التالـي :

- ٦٠ % من نفقات حل المعدات الصناعيه
- ٦٠ % من نفقات نقل هذه المعدات
- ٦٠ % من نفقات تركيب هذه المعدات

ب ـ الأجهزة الاقليميـة :

١) شركات التنمية الاقليمية (قطاع الصناعه)

Les Sociétés de Développement Régional (S.D.R.)

أنشئت هذه الشركات بالقرار الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٥٥ وتهدف الى تشجيع المدخرات الخاصة على الاستثمار في الاقاليم الأقل تقدما. وتقوم هذه الشركات بالمساهمة في تمويل المشروعـات الصغيرة والمتوسطة التي تباشر نشاطا صناعيا أو سياحيا أو تجاريا عن طريق المشاركة فـي رأسمالها أو منحها القروض اللازمة بما يسمح بتنمية نشاطها تبعا لاتجاهات الخطط الاقليميه.

وقد كان الهدف من انشاء شركات التنمية الاقليمية في بادئ الأمر هو المساهمة في رؤوس اموال المشروعات ، ومع ذلك فالكثير منها كان يفضل الحصول على القروض بدلا من أن تسمح لشركـات التنميه الاقليميه بالمساهمه في رأسمالها ، ولهذا السبب فقد صرح لهذه الشركات بمنح القروض الى المشروعات أو ضمانها . الا أن هناك من العقبات ما يعترض نمو هذه الشركات منها عـدم وجود الموارد اللازمة لمنح القروض ومنها أيضا تمثيل البنوك في مجالس ادارتها مما يحد مـن نشاطها باعتبارها منافسة لها .

وتوجد هذه الشركات في جميع الأقاليم عدا اقليم باريس وفي اقليم لانجدوك ـ روسيون قامت شركة التنمية الاقليمية SODLER التي أنشئت عام ١٩٥٩ بمعاونة ٤٤ مشروعا لتستثمـر ١٢٤ مليون فرنك حتى عام ١٩٦٣ كما عاونت في سنة ١٩٦٤ في انشاء شركة التجهيزات الصناعيـة والسياحية CEQUIP لتعبئة رؤوس الاموال الخاصة لتنفيذ برنامج تنمية ساحل لانجدوك ـ روسيون .

٢) شركات التجهيز Les sociétés d'Equipement (المقومات الأساسية) :

وتتكون شركات التجهيز على شكل شركات اقتصاد مختلط تتوافر لها مزايا الشركات العامة من جهة ومرونة المشروع الخاص من جهة أخرى وتهدف هذه الشركات الى تحقيق مشروعات المقومات الأساسية الضخمة مثل مناطق الاسكان وشبكات الطرق والمشروعات الزراعية والمناطق الصناعية .

وتمارس الدولة رقابتها على المضاربة فى أسعار الأراضى عن طريق مساهمتها فى هذه الشركات وتمثيلها فى مجلس ادارتها ، نظرا لأن هذه الشركات تقوم بشراء الأراضى ثم بيعها بعد تهيئتها واعدادها الاعداد اللازم وتقوم " الشركة المركزية لتجهيز الأراضى " S.C.E.T. بالتنسيق بين هذه الشركات بعضها البعض .

٣) شركات التنمية الزراعية :

وتهدف هذه الشركات الى تنمية الزراعة فى بعض الأقاليم التى تعانى من بعض الصعوبات مثل عدم كفاية الموارد المائية أو تأخر اقتصادها الزراعى .

ومن أهم مشروعات التنمية الزراعية مشروع Canal de Provence ومشروع منطقة Bas - Rhône - Languedoc اذ أن تنمية كل منهما ترتكز على أسس متينة هى : الموقع الجغرافى المناسب والزيادة المطردة فى السكان والمستوى المناسب من النشاط الاقتصادى .

وقد بدأ مشروع Canal de Provence فى عام ١٩٦٣ وانتهت المرحلة الأولى منه فى يوليو ١٩٦٩ كما ستنتهى المرحلة التالية بعد خمس سنوات [1] وتبلغ القيمة الاجمالية لهذا المشروع ٣٠٠ مليون فرنك يقوم بتمويلها البنك الأوروبى للاستثمارات وميزانية الدولة ، وفى هذا ما يؤكد أهمية التعاون بين الدول فى حل المشاكل الاقليمية .

---

1) D.A.T.A.R. : Amenagement du Territoire; Loi de Finances pour 1970; P. 81.

وفى منطقة Bas - Rhône - Languedoc أنشئت شركة زراعية فى سبتمبر ١٩٥٦ بغرض زيادة الانتاج الزراعى نتيجة لرى مساحات جديدة من الأراضى بمعدل ٥٠٠٠ هكتار سنويا . وقد قامت الشركة بانشاء عدد من الخزانات ، وتساعد الشبكات الجديدة على تنويع المحصولات الزراعية التى تعتمد أساسا على زراعة الكروم .

والى جانب هاتين الشركتين توجد شركتان على جانب من الأهمية احداهما تقوم بالتنمية الزراعية فى جزيرة كورسيكا SOMIVAC والأخرى تتولى القيام بالتنمية الزراعية فى Garcogne

٤) هيئات التنمية السياحية :

وأهم هذه الهيئات هى "اللجنة الوزارية لتنمية السياحة بساحل لانجدوك — روسيون "
La mission interministérielle pour l'aménagement touristique du littoral Languedoc - Roussillon.

وتوجد أيضا شركة التجهيزات السياحية بجزيرة كورسيكا S.E.T.C.O. ولجنة وزارية لتنمية ساحل الـ aquitaine

وفيما يتعلق بأعمال التنمية السياحية بساحل لانجدوك — روسيون فانها تستهدف خلق حركة سياحية نحو الاقليم مثل تلك الحركة التى توجد نحو ساحل الـ Côte d' Azur وقد اعتمد المشروع فى ديسمبر ١٩٦٣ ويتضمن انشاء التجهيزات اللازمة لستة وحدات سياحية طاقتها الكلية ٤٠٠ر٠٠٠ سرير بالاضافة الى الطاقة السابقة لهذه الوحدات وقد رهـا ٢٥٠ر٠٠٠ سرير وبذلك فمن الممكن أن يستقبل الاقليم ٢ مليون سائح خلال فترة الصيف(١) .

ولا شك أن تنمية الاقليم سياحيا تسمح بخلق فرص عمل جديدة كما يساعد على زيادة أوجه النشاط الاقتصادى فى الأجزاء الداخلية من الاقليم .

---

(١) المرجع السابق ص ٩١

AMÉNAGEMENT DE LA CÔTE LANGUEDOC-ROUSSILLON

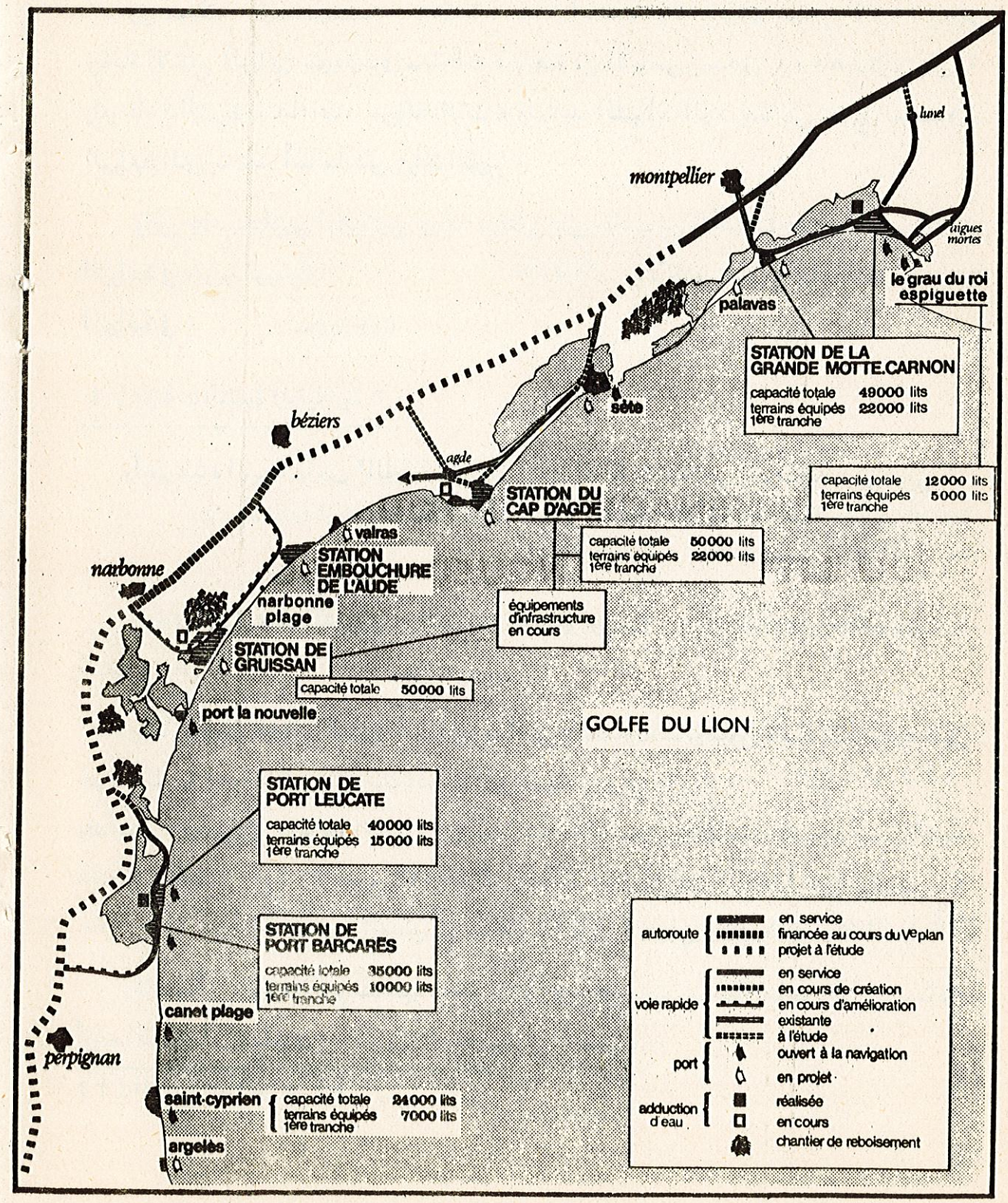

ويتطلب المشروع استثمارا قدره ٨٠٠ مليون فرنك يتم تنفيذ نصف هذه الاستثمارات حتى نهاية الخطة الخامسة أى حتى نهاية ١٩٧٠ أما النصف الآخر فيتم تحقيقه حتى نهاية ١٩٧٥ .

والوحدات السياحية الست هى :

- La Grande Motte - Carnon;
- Cap d'agde;
- Embouchure de l'Aude;
- Gruissan;
- Port Leucate;
- Port Barcarés.

وحتى يمكن سد حاجة المحافظات الأربعة الموجودة على الساحل فقد بدئ فى تنفيذ الوحدة الأولى والوحدتين الخامسة والسادسة حيث أوشك العمل على الانتهاء كما أصبحت تستقبل فعلا الأفواج السياحية ، ثم بدأ العمل بعد ذلك فى الوحدتين الثانيه والرابعة .

ويقترن انشاء هذه الوحدات السياحية ببعض أوجه النشاط المتعلقة بالتشجير والنواحى الصحية وتنمية الملاحة .

وتقوم اللجنة الوزارية لتنمية الساحل بالاشراف على تنفيذ المشروع ويرأس اللجنه مستشارا من الدولة وتضم الى عضويتها ممثلين من الوزارات المعنية ومحافظى المحافظات الأربع التى يهمها المشروع . وقد تكونت لهذا الغرض عدد من شركات الاقتصاد المختلط لتقوم على تنفيذ الأعمار الخاصة بالمشروع .

ولا شك أن هذا المشروع يتطلب مواصلة الجهود خلال فترة الخطة السادسة وذلك بالاستمرار فى تحقيق معدل الاستثمار السابق حتى يمكن انهاء المشروع مع نهاية هذه الخطة (١٩٧٥) .

خاتمـــة :

يمكننا قياس مدى نجاح سياسة التخطيط الاقليمى بفرنسا عن طريق مقارنة اقتصاديات الأقاليم الفرنسية فى الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٤ مستخدمين فى هذا الصدد بعض المؤشرات مثل متوسط الأجور ورخص البناء والطلب على العمال . وتظهر هذه المؤشرات وجود تغيرات ملموسة الا أن التباين بين الاقاليم لازال قائما .

فلازال النشاط الصناعى بقرب فرنسا ضعيف للغاية كما أن الزراعة تستحوز على أيدى عاملة أكثر من اللازم كما أن مستوى الأجور لازال منخفضا كذلك لازال جنوب غرب فرنسا فى مستوى أقل من المتوسط القومى . وعلى العكس من ذلك فقد حقق جنوب شرق فرنسا تقدما ملحوظا يفوق جميع الأقاليم الأخرى ، مما أدى الى زيادة السكان بمعدل يفوق معدل الزيادة فى اقليم باريس . أما بالنسبة لاقليم باريس فلازال يتابع توسعه محتفظا بالمركز الأول فى مستوى الأجور .

وعلى الرغم من استمرار الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين اقليم باريس وبقية الأقاليم الفرنسية أو بين شرق وغرب فرنسا ، الا أن هناك من المؤشرات التى تفيد حدوث بعض التغيرات فى طريق الحد من هذا التفاوت .

فقد زادت القوى العاملة الموظفة فى الصناعة فى غرب فرنسا بنسبة تفوق نسبة الزيادة فى فرنسا ككل ، كذلك فقد زاد استهلاك الطاقة فى الصناعة فى الغرب بنسبة تفوق نسبة الزيادة فى جميع أرجاء فرنسا .

وفيما يتعلق برخص البناء فيلاحظ أيضا تقدم الغرب بمعدل يفوق المتوسط القومى ويؤكد هذه النتائج تطور الضرائب على رقم الأعمال ، ففى سنه ١٩٦٤ بلغ الرقم القياسى بالنسبة لغرب فرنسا ١٦٧ (١٩٦٠ = ١٠٠) فى حين بلغ الرقم القياسى بالنسبة لفرنسا ١٦٠ فقط .

وتفيد المؤشرات المتعلقة بمستويات المعيشة أن الغرب يسير بسرعة تفوق المتوسط القومي فمتوسط استهلاك الفرد من الكهرباء (الضغط المنخفض) زاد بمعدل ٦٣٪ في غرب فرنسا في الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٤ في حين بلغت نسبة الزيادة ٢٨٪ في جميع فرنسا ٠ وبالمثل زادت الاتصالات التليفونية في الغرب في نفس الفترة بنسبة ٩٦٪ مقابل ٩٢٪ في جميع فرنسا وأخيرا زادت الضرائب على الأفراد في الغرب بمعدل يفوق معدل الزيادة في كل فرنسا ٠

ونتيجة لانتهاج سياسة عواصم التوازن نجد أن باريس تنمو بمعدل يقل عن المدن الكبرى في فرنسا ٠ ففي الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٢ بلغ معدل نمو باريس ١٥ر٧٪ في حين أن المدن التي يبلغ عدد سكانها من ٢٠٠ر٠٠٠ الى مليون نسمة نمت بمعدل قدره ٢١٪ وفي الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٨ بلغ معدل النمو ٨٪ بالنسبة لباريس و ١٢٪ بالنسبة لعواصم التوازن الثمانية(١)

وعلى الرغم من هذه التغيرات السابق الاشارة اليها الا أن الفروق بين اقليم باريس وبقية أقاليم فرنسا لازالت كبيرة كما هو الحال بالنسبة للفروق بين الشرق والغرب ويرجع السبب في تقدم الشرق الى قربه من السوق الأوربية المشتركة وارتفاع مستوى التصنيع به ٠ وبالرغم من استمرار هذه الفروق فان سياسة التخطيط الاقليمي لاشك قد لعبت دورا هاما ، اذ من المحتمل أن تكون قد حدت من الهبوط الاقتصادي في بعض الأقاليم مما أدى الى تجنب ظهور البطالة بها ٠

---

1) Philippe BERNARD: Les Pôles et Centres de Croissance en tant qu'Instruments du Développement Régional et de la Modernisation. (Institute de Rechérche des Nations Unies pour le Développement Social); Genéve, Avril 1969; P. 111.

"المراجع"

GRAVIER, J.F. : - Paris et le désert français; Flammarion; 1958.

- L'aménagement du territoire et l'avenir des régions françaises, 1964.

MICHAUD LAURENT: La politique régionale francaise; son application dans la région Lang uedoc-Roussillon; thèse doctorat; Montpellier 1966.

CHEVALIER Bruno: Investissements régionaux et politique de développement régional; Thèse Doctorat; Montpellier 1965.

BAUCHET Pierre : La Planification Française; vingt ans d'expérience; Paris 1966.

MILHAU, J. : - "La mise en oeuvre des programmes d'action régionale et la notion de région de programme"; J.O.(Conseil Economique); Décembre 1958.

- La régionalisation du Plan en France; Revue de l'Economie Méridionale; N° 38 avril - juin, 1962.

- Le Développement Régional et la Résistance des structures; Région et Développement; l'économie du Languedoc-Roussillon; Paris 1968.

- Le financement de l'expansion régionale; revue d'Economie Politique; jan-fév. 1964.

GLOTIN, Y : L'évolution du rôle des sociétés de développement régional; "Expansion Régionale"; Cahier du conseil National des Economies Régionales; N° 29, 1963.

DELMAS Claude: L'aménagement du territoire; P.U.F. 1963.

BADOUIN Robert: L'Espace Rural; Région et Développement; op.cité.

GUICHARD, Olivier: Aménager la France; 1965.

PERROUX François Le IV^{e} Plan Francais; P.U.F.; 1963.

Jacques DE LANVERSIN: L'Aménagement du Territoire; Paris, 1965.

République Francaise: Circonscription d'Action Régionale du Languedoc-Roussillon; Mission Régionale: Rapport sur les préncipales orientations du V° Plan dans la région du Languedoc-Roussillon; avril-mai 1965.

C.E.E. : "Documents de la Conférence sur les économies régionales"; Vol. II; Bruxelles 1961.

Délégation à L'Aménagement du Territoire et à L'Action Régionale (D.A.T.A-R.) - Aides au développement régional; juillet 1969.

- Loi de Finances pour 1970.

Notes et Etudes Documentaires:

La documentation française; No 3461 bis, et N° 3633

Rapport annuel sur l'exécution du plan de modernisation et d'équipement Paris 1958.

Annexe au project de loi de Finance, l'exécution du plan en 1964 - 1965.